الشرعية مطورين البحث بدءا من تمثيل فلسطين في جامعة الدول العربية قبل قيام المنظمة، مرورا بالمحاولات الرامية الى اعادة بناء الكيان الفلسطيني وهو موضوع متلاحم مع قضية تمثيل الشعب الفلسطيني ، ثم قيام المنظمة واكتسابها شرعية التمثيل الفلسطيني .

فلسطين في جامعة الدول العربية

جاء تمثيل فلسطين في جامعة الدول العربية استنادا الى ما نص عليه ميثاق الجامعة في الملحق الخاص بفلسطين على انه « نظرا لظروف فلسطين الخاصة والى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في اعماله » . ولهذا فقد أصدر مجلس الجامعة في ١٩٤٥/١٢/٤ قرارا في هذا الشأن نص على ان تمثل فلسطين بمندوب واحد أو أكثر بحيث لا يزيد عدد أعضاء الوفد عن ثلاثة ويكون مفهوما ان اشتراك الوفد الفلسطيني معناه ان يكون له حق التصويت في قضية فلسطين وفي الامور التي يستطيع ان يلزم فلسطين بتنفيذها ويكون المندوبون ممن ترشحهم الهيئة العربية العليا(١). وقد وافق مجلس الجامعة على اختيار موسى العلمي ثم الحاج امين الحسيني ليكونا مندوبين لفلسطين . وقد تغير هذا الوضع قليلا بعد العام ١٩٤٨ . ففي ١٩٤٨/٩/٣٠ عقد في مدينة غزة مؤتمر فلسطيني دعا اليه بعض الشخصيات الفلسطينية واعلن في ختام جلساته نظاما مؤقتا بتأليف حكومة عموم فلسطين من مجلس وطني ومجلس وزراء ومجلس أعلى . وقد اعترفت الدول العربية المؤسسة للجامعة ـ باستثناء الاردن ـ بهذه الحكومة . وفي ١٩٥٠/٣/٢٧ أصدر مجلس الجامعة قرارا بدعوة حكومة عموم فلسطين لارسال ممثليها لحضور اجتماعات مجلس الجامعة. غير ان الحكومة التي لم تمارس اعمالها قط انصرف وزراؤها الى شؤونهم الخاصة ثم استقالوا فأصدر مجلس الجامعة قرارا في ١٩٥٢/٩/٢٣ ينص على انه « نظرا لتوقف أعمال حكومة عموم فلسطين بسبب الظروف الراهنة يكون رئيس الحكومة ممثلا لفلسطين في جامعة الدول العربية »(٢). وقد استمر أحمد حلمي باشا رئيس الحكومة في تمثيل فلسطين الى ان وافته المنية في العام ١٩٦٣ ، وفي ١٩٦٣/٩/١٥ اتخذ مجلس الجامعة في دور انعقاده الاربعين قرارا بتعيين احمد الشقيري ممثلا لفلسطين خلفا لاحمد حلمي باشا .

كانت تلك مرحلة في موضوع تمثيل الشعب الفلسطيني ، وقد اتسمت بالملامح التالية :

١ ـ ان قضية التمثيل لم تكن فاعلة مؤثرة ولم تؤخذ على محمل الجد وانما كانت وفاء رمزيا للقطر الذي سلب، وان حصر التصويت للوفد الفلسطيني « في الامور التي يستطيع ان يلزم فلسطين بتنفيذها » تعتبر أكثر من طرفة ما دام القطر الفلسطيني واقعا تحت الانتداب البريطاني في البداية ثم تحت الاحتلال الاسرائيلي فيما بعد .

٢ ـ كانت حكومة عموم فلسطين بحكم عوامل ذاتية تتعلق بأشخاص القائمين عليها ، وبحكم عوامل عربية متعددة تريد لهذه الحكومة ان تبقى ضئيلة الحجم هامشية التأثير ، كانت الحكومة غير قادرة على ان تتجاوز المهمة التي أوكلت اليها في هذا المجال وهي التمثيل الرمزي لفلسطين*.

* نستطيع ان نتلمس حجم هذه الحكومة من قراءة مشروع ميزانيتها للسنة المالية من ١٩٦٤/٧/١ الى ١٩٦٥/٦/٣٠ فقد كانت كما يلي (بالجنيهات المصرية في السنة): ٧٨٠ راتب السكرتير العام القائم باعمال الحكومة، ٦٠٠ راتب المستشار ، ٦٠٠ راتب مدير الجوازات ، ٦٠٠ راتب مدير الشؤون الاجتماعية ، ٣١٢ راتب مساعد مدير المحاسبة ، ٣١٢ راتب مساعد مدير الجوازات ، ٣١٢ راتب كاتب الارشيف والالة الكاتبة ، ٢٧٦ راتب سائق سيارة الحكومة ، ١٤٤ راتب الفراش ، ١٤٤ راتب الحارس ، ١٠٨ راتب المراسل ، ٩٦ تلفونات وبرقيات ، ١٢٠ مطبوعات ونفقات نثرية بما فيه علاوة غلاء المعيشة ، ٣٥٢ اجرة دور الحكومة. والمجموع ٤٨٦٤ جنيها(٣).